الأمم المتحدة E

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1994/L.58/Rev.1
1 March 1994
ARABIC
Original : SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ١٩ من جدول الأعمال

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

أوروغواي ، البرازيل ، بيرو ، فنزويلا ، كوستاريكا ،
كولومبيا والمكسيك: مشروع قرار

السلفادور

إن لجنة حقوق الإنسان ،

إذ تسترشد بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ،

وإذ تشير إلى قرارها ٩٣/١٩٩٣ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ ، وإلى إعلان رئيس اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات المؤرخ ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩٣ (E/CN.4/1994/2-E/CN.4/Sub.2/1993/45 ، الفقرة ٣٤٥) ،

وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٤٩/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ،

وإذ تحيط علما بتقرير الخبير المستقل (E/CN.4/1994/11) ،

واقتناعا منها بأن التنفيذ الكامل والسريع للالتزامات المعلقة الواردة في اتفاقات السلم أمر ضروري لضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان وتعزيز عملية المصالحة والدمقرطة الجارية في السلفادور ،

وإذ يساورها القلق لأنه على الرغم من التحسن المسجل في مجال حقوق الإنسان لا تزال تستمر بعض أعمال العنف التي يمكن أن تؤثر على عملية السلم والمصالحة الوطنية ، من مثل جرائم القتل والاعتداءات والتهديدات الأخيرة ضد أعضاء مختلف الأحزاب السياسية ،

وإذ ترحب ، في هذا الشأن ، بالجهود المبذولة من الأمين العام ، بالتعاون مع حكومة السلفادور ، لإنشاء الفريق المشترك للتحقيق مع الجماعات المسلحة غير القانونية ذات الأهداف السياسية ، والذي يتوجب عليه القيام بتحقيق حيادي ومستقل حول أنشطة هذه الجماعات وعواقبها على العنف السياسي ،

وإذ تعترف بأن عمل الأمين العام للأمم المتحدة وممثليه ، والتحقيق الذي أجرته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، ولا سيما شعبة حقوق الإنسان التابعة لها ، قد أسهما بشكل أساسي في نجاح اتفاقات السلم ،

وإذ تعترف بأن الحماية الفعلية لحقوق الإنسان تستوجب الاستمرار في تعزيز وتشجيع النظام القضائي ، بغية الإسهام في القضاء على الإفلات من العقاب ، ومن ثم التوصل إلى الإقامة الكاملة لدولة القانون ،

وإذ تقر مع الارتياح بتنفيذ معظم الالتزامات التي تم التعهد بها من جانب حكومة السلفادور وجبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني ،

وإذ تلاحظ أنه يوجد التزام بتطبيق التوصيات التي وضعتها شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، ولجنة الحقيقة ، وإذ تشير إلى وجود عملية جديدة تجري حاليا بشأن التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم والمصالحة الوطنية ،

وإذ تضع في اعتبارها الانتخابات العامة في السلفادور التي ستجري في ٣٠ آذار/مارس القادم ، في جو من السلم حققه الشعب السلفادوري ،

وإذ تشير إلى التزام ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الذي تعهد به المرشحون للرئاسة بشأن التقيد باتفاقات السلم والمصالحة ،

وإذ تدرك أن على المجتمع الدولي أن يستمر في مساندة جميع جهود حكومة السلفادور لتعزيز السلم ، وتأمين الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ، والاضطلاع بتعمير البلد ،

١ - ترحب مع التقدير بالعمل الذي حققه الخبير المستقل ، وتحيط علما بالتقرير المقدم تنفيذا لولايته (E/CN.4/1994/11) ، وتأسف لعدم توفر الشروط لكي يقوم بزيارة السلفادور ؛

٢ - تعرب عن ارتياحها وامتنانها لحكومة السلفادور وجبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني لتنفيذ غالبية الالتزامات المتعهد بها ، وللتغلب على مختلف العقبات التي ظهرت لدى تنفيذ ما اتفق عليه ، في إطار عملية السلم والمصالحة ؛

٣ - تعترف بعمل حكومات اسبانيا ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، التي تشكل مجموعة أصدقاء الأمين العام ، فضلا عن عمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، دعما لعملية السلم في السلفادور ؛

٤ - تعترف أنه ، في الوقت الذي تحققت فيه تحسينات في حالة حقوق الإنسان في السلفادور ، ما زالت تستمر اهتمامات سلبية متعلقة باحترام الحق في الحياة ، وما زالت قدرة النظام القضائي على التحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان والمعاقبة عليها لا تبعث على الرضا ؛

٥ - تشجع حكومة السلفادور وجبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني على تكثيف جهودهما كي يتم ، وفقا لما اتفق عليه ، متابعة واستكمال برنامج نقل ملكية الأراضي ، وبرنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني ، ووزع الشرطة الوطنية المدنية الجديدة ، وتجميع الأسلحة ذات الاستعمال الحصري بالقوات المسلحة ، والموافقة على القانون المتعلق بدوائر الأمن الخاص ؛

٦ - تعرب عن اقتناعها بأن من المهم الاستمرار في تقوية النيابة العامة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وإجراء الإصلاحات القضائية المتفق عليها ، بغية تأمين استقلالها وحيادها ؛

٧ - تثني على حكومة السلفادور لانشاء فريق التحقيق المشترك بين المؤسسات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبة المسؤولين عنها ، فضلا عن إنشاء الفريق المشترك للتحقيق مع الجماعات المسلحة غير القانونية ، المنشأ بمبادرة من الأمين العام بناء على توصية من لجنة الحقيقة ، وتناشد جميع قطاعات المجتمع السلفادوري على التعاون في ذلك التحقيق ؛

٨ - تكرر تقديرها للعمل الهام الذي يقوم به الأمين العام وممثلوه ، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، وتقدم لهم دعمها كي يستمروا في تحقيق الإجراءات اللازمة بغية الإسهام في التنفيذ الناجح لاتفاقات السلم ؛

٩ - ترجو من الأمين العام أن يقدم لحكومة السلفادور الخدمات الاستشارية التي تطلبها ، عبر مركز حقوق الإنسان ؛

١٠ - تعيد تأكيد ثقتها بأن انتخابات ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ ستقوي المصالحة الوطنية ، وتناشد الشعب السلفادوري أن يشترك فيها ؛

١١ - تعرب عن تأييدها لإعلان ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ المعنون "التزام مرشحي الرئاسة بالسلم والاستقرار في السلفادور" ، الذي تعهد فيه رسميا المرشحون ، من ضمن جملة أمور ، بالحفاظ على التطور البناء في عملية السلم ، وتنفيذ جميع الالتزامات الواردة في اتفاقات السلم ، ورفض جميع أشكال العنف أو الترويع السياسي ؛

١٢ - تقرر تمديد ولاية الخبير المستقل لمدة سنة واحدة ، بغية أن يوفر الخدمات الاستشارية لحكومة السلفادور ، وأن يقدم ، بالتعاون الوثيق مع شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، تقريرا عن تطور حقوق الإنسان في السلفادور في اطار بند جدول الأعمال المعنون "الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان" إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والخمسين .

- - - - -